

الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع و آفاق*

عمر دراس**

تميزت عملية بناء و إعادة هيكلة المجتمع الجزائري منذ الاستقلال (1962) إلى غاية 1989، بمنطق احتكار السلطة و التصور الشمولي للمجتمع بزعامة الدولة، التي كانت تعتبر نفسها الفاعل الرئيسي و الوحيد في إجراء التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية. عمدت الدولة، لكي تحقق مبتهاها، إلى خلق أشكال من التجنيد و التأطير الاجتماعيين، كالمنظمات الجماهيرية و الاتحادات المهنية قصد المراقبة عن قرب و تطويق مختلف الفئات الاجتماعية و خاصة تلك التي تحاول أن تنشط داخل تنظيمات مستقلة، أي خارج الاطار المؤسساتي الرسمي و الإيديولوجي.

و لكن في بداية التسعينات و بتزامن مع عهد الانفتاح و الإصلاحات التي عرفها كل من المعسكر الاشتراكي و بعض بلدان الجنوب. و تبعا لأحداث أكتوبر (1988) الأليمة و تأزم الوضع الاقتصادي و السياسي و الأمني في الجزائر؛ أجبرت كل هذه العوامل الدولة على الاقتناع بضرورة تليين النهج الاحتكاري التسلطي و إعطاء الفرصة لمختلف شرائح المجتمع كي تشارك و تساهم بطرق حرة و دون وصاية مؤسساتية في تسيير و تشييد البلاد من أجل تحسين أوضاع و ظروف حياة المواطنين.

لقد مكنت الإصلاحات المؤسساتية و السياسية من حدوث انفجار -فريد من نوعه في تاريخ الجزائر المستقلة- للظاهرة الجموعية و بالتحديد بعد صدور قانون 4 ديسمبر 1990 المتعلق بشروط إنشاء و تنظيم الجمعيات السياسية و غير السياسية. و بالفعل، عرف الفضاء الجموعي ظهور عدد هائل و غزير من الجمعيات التقليدية الاجتماعية و الخيرية و كذا الجمعيات العصرية التي انكبت مجالات تدخلها و اهتماماتها نحو قطاعات جديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدفاع عن البيئة، الدفاع عن اللغة الأمازيغية، الحقوق المهنية و حقوق ضحايا الإرهاب و المفقودين إلخ...

* مقال سبق نشره في مجلة إنسانيات، عدد 28 أبريل-جوان 2005، ص. 23-38.

** أستاذ علم الاجتماع، جامعة وهران، باحث مشارك بمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية (CRASC)، وهران، 31000، الجزائر.

نحاول التعرف على واقع الظاهرة الجموعية في الجزائر من خلال فهم نمط تشكلها و تطورها عن طريق الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هو معنى و مغزى هذا التكاثر الهائل للجمعيات؟ أهو إجابة على أزمة الحركات الاجتماعية التقليدية مثلا؟

2- هل هذه الظاهرة تنبئ فعلا ببروز تحولات جذرية في النظام السياسي/الاجتماعي، و تعبّر عن قطيعة حقيقية و ديناميكية مخالفة لنمط تسيير الدولة السابق و الذي تميز بدولنة المجتمع (Etatisation de la société) و وصول الدولة السخية إلى مرحلة الإشباع؟

3- من خلال تحليلنا لخصائص الجمعيات و نمط هيكلتها، نتساءل عن وزنها و تأثيراتها، و مستوى تجذرها في المجتمع، و مكانتها و تأثيراتها في القوى الاجتماعية؟

4- هل يمكن أن نعتبر الظاهرة الجموعية في الجزائر إطارا مناسباً و مُميّزاً و مُنظماً لإرساء و تطوير ممارسة الثقافة الديمقراطية التي بموجبها يُفسح المجال لظهور مجتمع مدني فاعل و شريك أساسي و ضروري للسلطات العمومية؟

للإجابة على هذه التساؤلات، سنتناول بالتفصيل ثلاثة محاور أساسية و متكاملة¹ و هي:

1- الملامح و الخصائص الرئيسية للجمعيات.

2- المكونات السوسولوجية لإطارات و مسؤولي الجمعيات.

3- موقف و تمثلات مسؤولي الجمعيات للعمل الجموعي و وضعه الحالي و المستقبلي.

يُعتبر تاريخ الحركة الجموعية في الجزائر حديث العهد و لم يحض باهتمام كبير من طرف الباحثين. و يمكن إبراز ثلاث مراحل رئيسية و مختلفة طبعت الحركة الجموعية في الجزائر نوجزها فيما يلي:

1. المرحلة الكولونيالية

عرفت هذه المرحلة ظهور عدة جمعيات تقليدية من نوع كموني، إثني و ديني (كالزوايا مثلا) في بداية القرن العشرين على وجه التحديد، و اقتصر مجال تدخلها عموماً على النشاط الأخلاقي، الخيري، التعاوني ذي المنفعة العامة كـ "التوزيعة"² مثلا، و كثيرا ما عمدت الرأسمالية الكولونيالية الى تهيمش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها و ترسيخ تواجدها و بسط نفوذها. تلتها بعد ذلك أشكال جديدة من الجمعيات: نخبوية مختلطة (جزائرية/أوروبية)، حضرية و اندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة و معارضة للتواجد الاستعماري، نشطت و ناضلت داخل الجمعيات الرياضية و الثقافية على وجه الخصوص.

¹ هذه المحاور الثلاثة المعروضة في هذه الورقة هي نتائج لدراسة ميدانية قمنا بها حول 266 جمعية بولاية وهران سنة 2000 و 2001.

² "التوزيعة" عمل جماعي تطوعي يقوم به كل رجال القرية أو الدشرة أو العروش في مناسبات الحصاد، الحرث، حفر الآبار، تشييد المنشآت الخاصة (المنازل الفردية) أو العامة (المساجد) ... إلخ.

و تحولت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرسَتْ جهودها للالتزام بالنضال السياسي و الإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا مُعتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين و أطر سياسية داخل مختلف الأحزاب و النقابات الجزائرية.

2. مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1989

اتسمت هذه المرحلة بعملية دولنة المجتمع، أي سيطرة الدولة و احتكارها لمختلف المؤسسات و الهياكل الاقتصادية و فضاءات التنشئة الاجتماعية و تأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي و قانوني قهري و تمايزي منع كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي كانت تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي للحزب الواحد. و ترسّم هذا الإجراء نهائيا³ بعد صدور قانون فبراير 1971 الذي يوضح موقف النظام السياسي من الجمعيات الموازية عن طريق فرض الاعتماد المزدوج و الموافقة الرسمية من طرف الوالي و وزير الداخلية لأي جمعية تنوي أن تنشط خارج مؤسسات الدولة و حزب جبهة التحرير الوطني.

و من نتائج هذه الإجراءات الاحتكارية و مركزية سلطة القرار إفقار و إضعاف الحياة الجموعية و منع بروز هياكل و مؤسسات و سيطرة كالجمعيات أدى ذلك الى توسع الفجوة بين الدولة و المجتمع. و أحدث ذلك تصاعد السخط الاجتماعي و تزايد الاحتجاجات الفوضوية و الفتن و تعطيل نمو الثقافة الديمقراطية و المشاركة في الحركة الجموعية. و قد تحوّلت المنظمات الجماهيرية إلى وسائل مميّزة للحصول على الترقية الاجتماعية و الامتيازات المختلفة.

3. المرحلة الثالثة من 1990 إلى اليوم (نحو فضاء جموعي غير ناضج و غير مكتمل)

شهدت هذه المرحلة ظهور عدد و فير من الجمعيات التقليدية و العصرية (ما بين 1990 إلى 1995) بموجب قانون الجمعيات المؤرخ في 4 ديسمبر 1990، الذي ألغى أغلبية الشروط التعجيزية و التمييزية السابقة، و على رأسها الاعتماد المزدوج.

و يمكن إرجاع هذا الانفجار الجموعي حسب رأينا إلى سببين رئيسيين:

أ- سبب سياسي: و الذي يعبر عن الطلب الهائل و القوي للتحرر الاجتماعي و طلب الحقوق المختلفة نتيجة تراكم الكبت الاجتماعي، مما أنتج ردود أفعال كثيرا ما كانت معادية لكل ما يصدر من الدولة التي انعدمت ثقة المجتمع فيها، خاصة من طرف الفئات الوسطى الحديثة العهد. هذه الأخيرة، تأثرت كثيرا بالأزمات المتعددة الأبعاد كالعجز الواسع للفضاءات الديمقراطية، و التراجع الاجتماعي الذي عانت منه و هنا فسخ المجال لبروز الإيديولوجيات المتطرفة من بينها الإسلامية في الجزائر.

³ عرفت هذه الفترة غموضا و تناقضا بين التطبيق الشكلي للقانون الليبرالي الفرنسي 1901 المعمول به و الموروث في الجزائر و بين المنع الفعلي غير القانوني للجمعيات الخارجة عن هياكل الحزب.

ب- سبب اقتصادي: الذي تزامن مع أزمة الدولة السّخية، و التي تُرجمت بالتراجع الفجائي للدولة في تدعيم أهم القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية حتى تُصحح الاختلالات الرئيسية و الهيكلية بإيعاز من صندوق النقد الدولي (البنك العالمي) قصد إتباع و تطبيق سياسة التصحيح الهيكلي كمخرج من الأزمة التي لم تظهر مؤشرات تراجعها بعد.

I. نمط تشكل الجمعيات وخصائصها الرئيسية

عندما نتطرق إلى موضوع تصنيف الجمعيات لا بد أن نشير إلى صعوبة منهجية تتعلق بإيجاد مقاييس موضوعية و إجرائية تمكننا من التعرف على طبيعة تشكل الجمعيات و من ثمة استخراج بعض النماذج و إعداد تصنيف الفضاء الجمعي و وضعه الحقيقي و آفاق تطوره، إن المعاينة الميدانية و الملاحظات الهامة التي استقينها ساعدتنا على تقديم بعض الملامح و النماذج التي ما زالت في طور التكوين وهي:

- هناك فوارق واضحة بين الأهداف المعلنة للكثير من الجمعيات و النشاطات الفعلية و الواقعية، الشيء الذي يدفعها إلى القيام بعدد كبير من النشاطات، و محاولة تحقيق أهداف مختلفة في الوقت نفسه دون إمكانيات مادية و بشرية، و دون أن تفرق كذلك بين ما هو أهم و ما هو مهم. و هذا طبعا يدل -بشكل واضح- على ضعف و قلة تجربة إطارات الجمعيات، و تعدد و تضارب الأهداف بين مسؤولي الجمعيات الرسمية، و رغبات القاعدة الاجتماعية للجمعية.

- وجود بعض الجمعيات ذات الطابع الاحتجاجي المطلبي غير المعلن أو التي تعمل تحت وصاية الأحزاب السياسية أو السلطات العمومية. جمعيات تبتعد تدريجيا عن أهدافها الأصلية لتتحول إلى مركز و أداة للترقية الاجتماعية لبعض مسؤوليها و هذا ما يصعب من تصنيف و ترتيب هذه الجمعيات.

و على العموم، فإن النموذج البارز للجمعيات يتمثل في سيطرة الجمعيات ذات الدور المكمل و المدعم للسلطات العمومية في المجالات التي تخلت عنها الدولة، ألا و هي القطاعات الاجتماعية الثقافية و الرياضية بالدرجة الأولى، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول يوضح توزيع الجمعيات حسب طبيعتها

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة ونوع الجمعية
41.72 %	111	الجمعيات الاجتماعية
25.18 %	67	الجمعيات الثقافية
13.53 %	36	الجمعيات الرياضية
07.14 %	19	الجمعيات المهنية
05.26 %	14	جمعيات أولياء التلاميذ
2.63 %	07	لجان الأحياء
2.63 %	07	الجمعيات الدينية
1.87 %	05	الجمعيات الطلابية
100 % ⁴	266	المجموع

يتبين جليا من الجدول أعلاه نموذجان غير متكافئين للجمعيات: المجموعة الكبرى المتألفة من الجمعيات الاجتماعية، الثقافية والرياضية والتي تمثل أكثر من 80 % من مجمل الجمعيات. إن معظم هذه الجمعيات لا تشكل خطرا على الدولة، و لا تزامها في مجال فعلها، بل بالعكس تُسخرها الدولة لملء الفراغ الذي تركته في هذه القطاعات، أما القسم الباقي (20 %)، فإنه يتكون من الجمعيات المطالبة ببعض الحقوق "الخجولة" والتي لا تشكل أي إزعاج للدولة أو السلطات العمومية، مادام أنها مبعثرة و متفككة و غير منظمة، لا يمكنها أن ترقى إلى مجموعة محلية أو وطنية ضاغطة.

تمثل الجمعيات ذات الحجم الصغير و التي يتراوح عدد أعضائها ما بين 20 و 45 عضوا، أكثر من 50 % من مجمل الجمعيات المدروسة، بينما تشكل الجمعيات التي يتراوح عدد أعضائها ما بين 45 و 200 عضوا، 35 % من العينة نفسها (جمعيات من الحجم المتوسط).⁵ ما يزيد من ضعف وهشاشة هذه الجمعيات ندرة الجمعيات الوطنية وتمركز جملها في العاصمة، و كثرة الجمعيات الأهلية غير المعروفة، والمتقاعسة، مما لا ينبئ بتكوين فضاء جموعي فاعل و متماسك.

إن أزمة المشاركة الجموعية ما هي إلا نتيجة لرفض الدولة التي تخلت عن المجتمع و رفضت الاعتراف بضرورة التعامل مع مختلف الشرائح الاجتماعية و إشراكهم في مجمل المشاريع الإنمائية

⁴ منسق العدد: إن جمع النسب المئوية الجزئية لا يعطي نتيجة 100% بل أقل منها (99.9). و من أجل الحصول على النسبة الكاملة لا بد من إضافة أربعة أرقام أو أكثر بعد الفاصلة للنسب المئوية الجزئية الشيء الذي يثقل النتيجة. هذا الإجراء ينطبق على كل الجداول الموجودة في المقال.

⁵ تجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من أعضاء المكتب يضحون و يغالون في إعطاء عدد المنخرطين و أن معابنتنا الميدانية أظهرت لنا أن التردد المنتظم على الجمعيات يقتصر على بعض أعضاء المكتب فقط.

المحلية. هذا من جهة و من جهة أخرى، بروز المصالح الفردية لمسؤولي الجمعيات، و تضاربها مع أهدافها.

و قد أظهرت دراسة وطنية⁶ حول المشاركة الجموعية أنجزناها في 2007 أن نسبة المشاركة الجموعية في الجزائر بلغت 45 % فقط، بينما وصلت 11 % في المغرب، و تتراوح في فرنسا على سبيل المقارنة ما بين 38 % و 42 %⁷، حيث تنشأ فيها سنويا 80.000 جمعية جديدة.

عند العودة إلى الفترات الزمنية لنشوء الجمعيات في الجزائر، فإننا نستخلص ما يلي:
 - ظهور أغلبية الجمعيات فور صدور قانون 4 ديسمبر 1990 إلى غاية 1995 مقارنة بالفترة ما قبل 1990، إذ أن هذه الأخيرة لم تتعد نسبتها 18 % من العدد الإجمالي، جُلها من الجمعيات الرياضية، جمعيات أولياء التلاميذ و الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، خاصة جمعيات المعوقين.
 - نشوء الأغلبية العظمى من الجمعيات بعد سنة 1990 وفق منحني تصاعدي و مكثف، رغم الوضعية الأمنية الصعبة التي عانت منها الجزائر. و لكن هناك تراجع تدريجي ملموس لعدد كبير من الجمعيات بعد سنة 1995، و كذا الموت البطيء لقسم معتبر منها أو فور نشوئها مباشرة، ما يدل على ضعف الثقافة و التقاليد الخاصة بأشكال التنظيمات الجماعية و ركود الالتزام السياسي و المدني و الاجتماعيين في المجتمع بعد ثلاثة عقود من الأيديولوجيا الشعبوية.

التوزيع الجغرافي و نمط استيطان الجمعيات

تعد الظاهرة الجموعية في الجزائر ظاهرة حضرية، إذ أن التطور العمراني كثيرا ما انجر عنه التضاؤل التدريجي للأطر التقليدية غير الرسمية لفضاءات التنشئة الاجتماعية. إن التحضر العمراني و ما تبعه من حراك مكثف في المجال الجغرافي و المهني و الاجتماعي، و كذا تفكك الروابط الاجتماعية و بروز النزعة الفردية و التوسع الفجائي للفئات الوسطى و تزايد حاجياتها و كثرة الآفات و المشاكل الاجتماعية؛ أدّى إلى تمركز جل الجمعيات في المدن، و يبدو أن هناك توزيعا جغرافيا معيناً لأنواع الجمعيات، إذ نلاحظ تركيز الجمعيات الثقافية، الصحية و الاجتماعية في مركز المدينة، بينما تنتشر و بدرجة أقل الجمعيات الرياضية و لجان الأحياء بحواشي المدينة و القرى المجاورة لها.

النشاط و الحياة الداخلية للجمعيات

تعيش أغلبية الجمعيات في السنوات الأخيرة⁸ نوعا من البرودة و الفتور، ما أدى إلى شل نشاطها أو عدم انتظامه على العموم، إن العدد القليل من الجمعيات التي تشذ عن القاعدة و تصارع من أجل البقاء تعاني من ثلاث مشكلات رئيسية هي:

- تتعلق الأولى بالجانب القانوني و التشريعي الذي يرسم و يوضح طبيعة العلاقات الواجب تأسيسها و تطويرها بين السلطات العمومية و الجمعيات، فالفراغ و الغموض القانوني أفرزا علاقات

⁶ انظر دراس، عمر. (2007)، المشاركة و الحيوية الجموعية في الجزائر، دار النشر ENAG.

⁷ صرح لنا مسؤولون في الولاية أن أكثر من 70 % من الجمعيات المحلية اختفت تماما في الولاية.

⁸ أي ما قبل 2005.

الحذر و الاتهامات المتبادلة و إدخال بعض الجمعيات في صراعات سياسية أفشلت كل محاولة لتنمية علاقات الشراكة و المساهمة الجادة والعمل النزيه و الشفاف بين الطرفين. و بالتالي، العمل على حل المشاكل المتزايدة للفئات الاجتماعية.

- و تمس الثانية الجانب التنظيمي و فن التسيير الديمقراطي للجمعيات و ضعف المهارات المهنية، الشيء الذي أدى إلى غياب الإعلام و قلة الاجتماعات و عدم رفع التقارير المكتوبة و انعدام استراتيجية واضحة لدفع الجمعية نحو فرض وجودها و البحث عن مصادر التمويل؛ كل ذلك أبطل تحقيق البرامج و الأهداف التي تأسست الجمعيات من أجلها.

- و تتمثل الأخيرة في معاناة أغلب الجمعيات النشيطة من قلة الإمكانيات المادية و المالية و المقرات الدائمة، ما يُخضع الجمعيات لأهواء المسؤولين المحليين و كذا للضغوطات المختلفة لأجل إدخالها في اللعبة السياسية، فعلى سبيل المثال تُمثل المشاكل المتعلقة بالجوانب المادية 34 % تليها مشكلة المقرات بـ 30 % و المشاكل البيروقراطية بـ 16 % حسب تصريحات مسؤولي الجمعيات.

برامج الأنشطة الجموعية و المساعدات المالية

تدلنا نوعية و كثافة النشاطات المبرمجة و كذا مصادر التمويل و المساعدات التي تحصل عليها الجمعيات على نوعية و مستوى ديناميكيته و درجة استقلاليتها. و في هذا السياق، تؤكد أو تدعي نسبة كبيرة (90 %) من الجمعيات قيامها ببرمجة نشاطات مكثفة سنويا، إذ تتراوح نسب إنجازها ما بين 50 % و 75 %، و لكن جل هذه النشاطات غير منتظمة و ذات تأثير ضعيف و غير فاعل على مستوى التغيير الاجتماعي.

هذه النسب المُعبّر عنها هي إجابة عن استفسار حول غياب مشاريع هادفة، و عن الأسباب التي تحول دون إنجاز النشاطات المبرمجة. كما تعكس جانبا من المغالاة و التضخيم في المبررات التي كثيرا ما تخضع للمنطق الاتكالي و لإرجاع اللوم على الدولة و السلطة المحلية.

تتلخص الأسباب الحقيقية لتفشي فتور و ركود النشاطات الجموعية أساسا فيما يلي:

- سوء التفاهم القائم بين مسؤولي الجمعيات.
- ضعف التنظيم المحكم و المشاركة الجماعية و غياب الحكم الراشد و الثقافة الديمقراطية.
- و أخيرا قلة الإمكانيات و الموارد المالية.

أما فيما يخص المساعدات المالية و مصادرها، نجد أن 68 % من الجمعيات استفادت من مساعدات مالية أغلبها صادرة من السلطات العمومية (الولاية و البلدية)، غير أن الجمعيات الرياضية تستحوذ على 80 % من هذه المساعدات المالية الاجمالية.

فإضافة إلى تحييز السلطات العمومية في طريقة توزيع هذه المساعدات المالية، فإن هذه العملية تتم في مجملها في ظروف غامضة، و قلما تستفيد منها الجمعيات النشيطة بينما تستفيد منها تلك التي تنشط تحت لواء أحزاب الائتلاف الحكومي بالدرجة الأولى، إذ يتم بالمقابل مكافئتها من أجل تعبئة أعضائها خلال الحملات الانتخابية و الدعاية لمسؤوليها و التشهير بمنافسهم.

يحد هذا التصرف بدرجة كبيرة من استقلالية و مصداقية هذه الجمعيات و يعطل تشكل فضاء جمعي حيوي و قوي، خاصة عندما نتعرف على شبكة العلاقات المتبادلة التي يجب أن تؤسسها الجمعيات لتوحد جهودها و تنسق نشاطاتها كي تنمي روح التعاون و التكامل فيما بينها. و هنا نلاحظ أن هذه الشبكة تكاد تكون منعدمة و تتصف بمحدوديتها جغرافيا و قطاعيا و هي غير منتظمة و لا تتعدى بعض التبادلات أو الاتصالات الظرفية، و لا تتجاوز حدود الولاية.

نموذج وتيبولوجيا الجمعيات

لقد أدت الاستراتيجيات المختلفة التي تتبعها الجمعيات في تحقيق أهدافها و كذا علاقاتها و تعاملها مع الدولة في ظل موازين القوى القائمة و مكانة كل طرف فيها، إما إلى إفراز علاقة خضوع الجمعيات و مبايعتها للدولة و إما إلى إفراز علاقة تناحرية و مطلبية احتجاجية دون السعي وراء تغيير النظام السياسي أو إما إلى إفراز علاقة شراكة إيجابية تُؤسس حول تنفيذ و إنجاز مشاريع وحل مشاكل المواطنين.

و انطلاقا مما سبق يمكن اقتراح ثلاثة نماذج جمعوية في طور التشكل أهمها:

- نموذج من الجمعيات (وهي الأغلبية) المساندة و الخاضعة لأوامر السلطة المركزية و العمومية، و معظمها من بقايا المنظمات الجماهيرية و الاتحادات المهنية التي تأقلمت مع الأوضاع الجديدة، سواء بالاستمرار في الهياكل السابقة نفسها أو بخلق جمعيات جديدة وطنية مثل جمعيات مساندة لبرنامج رئيس الجمهورية أو الجمعيات الاجتماعية و الدينية كالزوايا على وجه التحديد و التي تلقى دعما من طرف السلطة.

- النموذج الثاني: و يقلّ عدديا عن النموذج السابق و نقصد به تلك الجمعيات الاحتجاجية و المطلبية و ذات الحساسية السياسية و هي نوعان:

النوع الأول مما يتكون من جمعيات الدفاع عن الحقوق مثل حقوق الإنسان و المرأة و اللغة الأمازيغية و العربية و البيئة...

و النوع الثاني يتمثل في الجمعيات الدينية الإسلامية المرتبطة بأحزاب سياسية مثل حماس⁹ و مناضلي الحزب المنحل (حزب جبهة الإنقاذ)... الخ

- و قد بدأ النوع الثالث في الظهور تدريجيا و يتمثل في الجمعيات التي تُشبه كثيرا مكاتب الدراسات و التي تتعامل مع المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوربي أو جمعيات التنمية المحلية التي تمولها التنظيمات الدولية و الجالية الجزائرية القاطنة في المهجر و التي تقوم بتمويل الكثير من المشاريع الإنمائية في مناطق مختلفة من البلاد و كذا في القطاع الخاص.

⁹ حماس: حركة مجتمع السلم

التركيب السوسيوولوجي لمسؤولي الجمعيات (نحو إعادة التموضع الاجتماعي و استعادة الموقع الاجتماعي المفقود)

تعتبر الجمعيات مجالات مميزة للتنشئة الاجتماعية و يأخذ الانضمام إليها معان و خلفيات مختلفة حسب أهداف و مصالح و فئات كل فرد. و قد تتأرجح دوافع أعضاء الجمعيات ما بين المصالح الشخصية الضيقة كالحصول على امتيازات، سمعة أو ترقية اجتماعية أو الاندماج المهني/الاجتماعي و التطوع لمساعدة الآخرين أو القيام بأعمال مجانية ذات المنفعة العامة. و قد أوضحت نتائج الدراسة أن 80 % من مسؤولي الجمعيات يصرحون بأن الدوافع الرئيسية لتواجدهم في الجمعيات ترمي إلى الاندماج المهني و الاجتماعي و المنفعة الخاصة و العامة.

إن توسع الفئات الاجتماعية الوسطى ما بين فترة 1975 و 1985 جراء تعميم و"دمقرطة التعليم" و الطلب المتزايد و الهائل على الإطارات الوطنية الفنية اللازمة لتسيير الشركات آنذاك؛ كل هذا مكن العديد من خريجي الجامعات الاستفادة من حراك مهني و اجتماعي مُعتبرين. و لكن بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986¹⁰، و دخول الجزائر في أزمة اقتصادية و سياسية خانقتين، تأثرت هذه الفئات الوسطى بشكل واضح و أصبحت تعيش تدهورا في ظروف حياتها، و لهذا أقدم الكثير من هذه الإطارات على رئاسة الجمعيات بحكم أن ذلك وسيلة مميزة لاسترجاع مكانتهم الاجتماعية المفقودة و محاولة منهم لإعادة التموضع الاجتماعي.

يتضح لنا عندما نتفحص الخصائص السوسيوولوجية لهؤلاء أن جل أعضاء مكاتب الجمعيات يتوفرون على مستوى أكاديمي عال، وهم من أصول اجتماعية متوسطة على العموم كما يبرز في الجدولين التاليين:

جدول يوضح المستوى الأكاديمي لمسؤولي الجمعيات

النسبة المئوية	التكرار	المستوى الدراسي
41.37 %	312	مستوى جامعي
41.77 %	315	مستوى ثانوي
11.93 %	90	مستوى تعديدي (متوسط)
4.11 %	31	مستوى ابتدائي
0.79 %	06	أمي
100 %	754	المجموع

يتبين من الجدول أعلاه أن 83 % من أعضاء مكاتب الجمعيات يتوفرون على مستوى دراسي معتبر (ثانوي وجامعي)، و لكن مستوى و نوعية التأطير تختلفان من جمعية إلى أخرى، إذ تحظى مثلا الجمعيات الثقافية و الصحية بتأطير جيد و مستوى عال، بينما يتدنى هذا المستوى كثيرا في الجمعيات الرياضية و الاجتماعية (جمعية المعوقين) و كذا في لجان الأحياء.

¹⁰ تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة على الربع البترولي بالدرجة الأولى، إذ تمثل 96 % من مجمل صادراتها.

جدول يبرز المكانة الاجتماعية لأعضاء مكتب الجمعيات

المحاسب	الكاتب العام	نائب رئيس	رئيس الجمعية	الفئات الاجتماعية
40 26.31 %	40 26.66 %	53 31.92 %	83 39.71 %	الفئات العليا
104 68.42 %	98 65.33 %	105 63.25 %	111 53.11 %	الفئات الوسط
8 5.26 %	12 8 %	8 4.81 %	15 7.17 %	الفئات الدنيا
152 100 %	150 100 %	166 100 %	209 100 %	المجموع

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة الفئات الوسطى تتراوح بين 53.11 % و ما يقارب 69 % بصفتها إطارات للجمعيات، وإذا أضفنا لها الفئات الاجتماعية العليا، فإن هذه النسبة تتراوح ما بين 85 % و 90 %، بينما نجد أن نسبة الفئات الدنيا -المتكوّنة عموماً من العاطلين أما العمال المستخدمين البسطاء- لا تتعدى 8 % من مجمل إطارات الجمعيات (رئيس الجمعية، النائب، الكاتب العام، المحاسب).

تقود الظاهرة الجمعوية الفئة الشبانية بالدرجة الأولى، إذ تبلغ الشريحة العمرية لهذه الفئة ما بين 20 و 30 سنة أي 40 % تقريباً، نصفهم من العزاب و النصف الآخر من المتزوجين. و 60 % منهم يحتكون لأول مرة بالعالم الجمعي و ليست لديهم أي خبرة مسبقة في هذا الميدان، إذ ينشطون داخل هذه الجمعيات بصفة مجانية. و تتواجد ضمن صفوف الجمعيات الوطنية التي تتوفر على إمكانيات مالية منتظمة أقلية من الاجراء الدائمين و هذا مؤشر آخر على غياب الاحترافية في الفضاء الجمعي.

ما يلاحظ على الظاهرة الجمعوية تهميش العنصر النسوي و نذرتة، فضمن الحركة الجمعوية المبحوثة لا يتعدى عدد النساء 35 امرأة و 20 %، منهن تتواجدن ضمن مكاتب الجمعيات. و يبدو أن مجالات تواجدهن يقتصر على الجمعيات الاجتماعية و الصحية على وجه الخصوص. أما بالنسبة للفئات المهنية، فإننا نلاحظ سيطرة ثلاث فئات مهنية/اجتماعية في الحركة الجمعوية و هي: إطارات سلك التعليم في المرتبة الأولى تليهم فئة التجار ثم فئة إطارات القطاع العام. تشير كل المعطيات إلى توزيع مبني على تقسيم اجتماعي محدد، بحيث يؤطر الأساتذة و الإطارات العليا و الطلبة عموماً الجمعيات الثقافية، في حين يسيّر الجمعيات الاجتماعية المستخدمون البسطاء و أساتذة التعليم الثانوي و العاطلون. أما الجمعيات الصحية فيقودها الأطباء و المرضون، بينما يترأس الجمعيات الخيرية والرياضية العمال و التجار.

II. تمثلات مسؤولي الجمعيات للعمل الجمعي و تقييمهم لواقعه و آفاقه

موقف مسؤولي الجمعيات من وظيفة وعلاقة الجمعيات بالسلطات العمومية:
نلاحظ أن مسؤولي الجمعيات يتخذون ثلاثة مواقف مختلفة و متباينة هي:

– موقف أول راديكالي يحث على الاستقلالية الكاملة للجمعيات إزاء الدولة و الأحزاب السياسية و الرفض القاطع للدخول في اللعبة السياسية، إذ نجد أن نسبة 31 % منهم تؤمن بهذا الموقف وترغب فيه.

– موقف ثان معتدل يؤمن بدور الوساطة بين الدولة و السلطات المحلية و المجتمع و يمثل هذا الرأي 43 % تقريبا.

– أما الموقف الأخير، فيمثل الموقف الانتهازي المتردد و الغامض، و الذي يفضل الموقف المطبوع بالتردد و الغموض الذي يُوفق ما بين الاستقلالية و الدعم و مساعدة الدولة و السلطات العمومية و يمثل 36 %.

رأي مؤطري الجمعيات من الواقع الحالي للجمعيات :

يعترف ما يقارب 50 %، أي نصف أعضاء المكاتب المسيرة بأن الوضع الحالي للجمعيات غير طبيعي وضعيف جدا، وينفي ما يقارب 10 % وجود حياة جموعية تماما في المجتمع. و هذا مؤشر هام يعكس الوضع المزري والمتبعثر للفضاء الجموعي كما يؤكد الجدول التالي :

جدول يوضح وضعية الجمعيات حسب آراء المسؤولين

النسبة المئوية	التكرار	درجة وضعية الجمعيات
26.03 %	69	الاعتقاد بقوة الجمعيات
47.92 %	127	الجمعيات ضعيفة و غير منظمة
9.81 %	26	غير متواجدة تماما
7.16 %	19	بدون رأي
0.75 %	02	لا قوية و لا ضعيفة
8.30 %	22	آخر
100 %	265	المجموع

مواقف مسؤولي الجمعيات من العمل السياسي و علاقتهم بالأحزاب السياسية :

تتعرض الكثير من الجمعيات لإغراءات متنوعة سواء من طرف الدولة و أجهزتها أو من قبل الأحزاب السياسية لأجل إدخالها في اللعبة السياسية، و من ثمة استغلالها في الكثير من المناسبات نظرا لقدرة بعض الجمعيات على تعبئة و تجنيد عدد كبير من الفئات الاجتماعية.

و على الرغم من أن القانون يمنع هذه الممارسات (المادة 11 من الفقرة 2 من قانون الجمعيات)، إلا أننا نجد أن الدولة هي الأولى التي تخرق ذلك و كذلك بعض الأحزاب و لكن كل ذلك يحصل بطرق غير معلنة.

و يبدو ذلك جليا، حتى و إن أكد لنا 60 % من مسؤولي الجمعيات عدم ارتباطهم بأي حزب سياسي. و في المقابل نجد أن 20 % منهم يعترف بانتمائه الحزبي. و قد رفض الباقي أي 20 % أن يبوح صراحة بذلك.

إن الموقف السائد لدى المبحوثين (85 % من مؤطري الجمعيات) يؤمن بالزامية الابتعاد عن تسييس الجمعيات، إلا أن 30 % منهم تقريبا يعتقدون بضرورة الانضمام تحت لواء حزب سياسي حتى تتمكن الجمعيات من أن تنشط باستمرار و بانتظام، مادام أن الحزب قادر على تمويلها و دعمها و هذا على الرغم من أن أغلبية أعضاء الجمعيات يرفضون هذا الموقف.

الفكرة المراد إبرازها في هذا المجال هي أن الذين يصرحون بتحزب و تسييس الجمعيات غرضهم من وراء ذلك هو الحصول على امتيازات متعددة كالترقية الاجتماعية أو منصب سياسي أو سكن... الخ و كثيرا ما يُفقد هذا السلوك الجمعيات مصداقيتها و يدخلها في صراعات داخلية، ما يزيد في إضعافها و من ثم مقاطعة و استقالة الكثير من أعضائها.

الخلاصة

لقد حاولنا في هذه الورقة أن نبرز واقع الحياة الجموعية و نمط تشكلها و آفاق تطورها، و توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

يظهر جليا بعد تحليل الخصائص و الملامح البارزة للفضاء الجموعي أن النموذج السائد يؤول نحو التشكل غير الناضج و غير المكتمل للجمعيات الدائرة في فلك الدولة. و في المقابل، نجد وجود نموذج آخر جنيني يتكون من الجمعيات المطالبية/الاحتجاجية ذات الحساسيات السياسية.

و يعكس العجز الكبير في مستوى المشاركة الجموعية و عزلة و تقوقع العدد الهائل من الجمعيات المحلية الصغيرة و التغيب الكلي للحياة الجموعية على الصعيد المحلي و الوطني و كذا على مستوى النشاط الاقتصادي/الاجتماعي.

و على الرغم من تواجد نخبة مثقفة معتبرة على رأس الجمعيات، فإن قلة التجربة الجموعية و غياب ثقافة المواطنة و الحس المدني و الوعي السياسي...كلها عوامل سهّلت مهمة السلطات العمومية في إخضاعها لاستراتيجيات الاندماجية و جعلها تقوم بوظيفة العضو المطبوع و المسالم و المكمل لدور الدولة و ليس كشريك فاعل بالإسهام الجاد في المشاريع الإنمائية المحلية لمصلحة الفئات الاجتماعية الواسعة.

إن كل هذا لا ينبئ بوجود قطيعة فعلية مع رواسب ثقافة الحزب الواحد و الممارسات التسلطية السابقة. و إن تمادي السلطات العمومية في هذه الاستراتيجية لا يشجع مستقبلا بهيكله مجتمع مدني. هذا الأخير لن يكون قويا و قادراً على فرض وجوده و لن يتمكن من لعب دور شريك له قوة اقتراح ضرورية تسمح بضبط موازين القوى و توازنها على المستوى المحلي و الوطني، و تفعيل الجمعيات للتوسط في النزاعات الاجتماعية و خلق إطار منظم يتم بموجبه إرساء ثقافة المواطنة و الحكم الراشد و ثقافة الديمقراطية الحقّة.